

دور القواعد الكلامية في تقليل الخلافات العقدية ((قاعدة تغيير المعلول يؤدي الى تغير العلة))

م. د. د. شهلاء ياس عباس

كلية الامام الكاظم عليه السلام

الكلمات المفتاحية: علم الكلام. الخلافات. العقائد

الملخص:

كما تعلمون لعل من خير الاعمال مذاكرة العلم، والامور الاعتقادية والمسائل التي تتلق بعقدتنا الحققة ومفاهيمها الرفيعة مما يستدعي الالتزام الجاد بالنقل الصحيح ومع ما يتناسب ولغة العصر والتطور الحاصل.

وانطلاقاً من ذلك فقد كان للقواعد الكلامية الدور الفاعل في تقليل الخلافات العقدية في بعض المسائل الكلامية، فوجود الله تعالى مغروس في فطر العباد، والتدليل على وجوده سبحانه لا يحتاج الى نظر واستدلال، بل هو ضروري كما يجده المسلم في نفسه، وفي موضوعنا هذا نحاول ان نبرز دور العلماء في بيان اسس الخلافات العقدية التي نشأت بالعقبات الزمنية المنصرمة وبالذات في قاعدة تغيير المعلول يؤدي الى تغيير العلة. واما سبب اختيار الموضوع: العلوم الاسلامية عموماً لا تقوم الا على كاهل العلماء وقد كان لعلماء العقيدة الاسلامية الدور البارز في تقليل الخلافات العقدية. والسؤال المحوري لموضوع الدراسة: الى اي مدى كان الدور البارز لعلماء العقيدة الاسلامية في تقليل الخلافات العقدية؟ وما تأثير هذه الخلافات على عقيدة المسلم ومنها العله والمعلول ؟ واما عن اهداف الموضوع : اما عن اهداف الموضوع المتواضع فيمكن حصرها فيما يأتي : تعريف القارئ بأراء الفلاسفة والمتكلمين، وابرار دورهم الفاعل في الدفاع عن العقيدة الاسلامية، تعريف القارئ بأهم الخلافات التي دارت في تلك الحقبة الزمنية وبيان دورهم وحقيقة مجهودهم التي تخفى عن الناس. اما حدود الدراسة: القاعدة الكلامية مدار الدراسة (تغيير المعلول يؤدي الى تغيير العلة). واعتمدت في دراستي على المنهج الاستقرائي والاستنباطي التحليلي كمنهج اساسي في تحليل النصوص العقدية . ولمعالجة الموضوع فضلنا تقسيم البحث الى مبحثين وكل مبحث يتخلله مطالب.

المقدمة:

اسباب اختيار الموضوع: العلوم الاسلامية عموما لا تقوم الا على كاهل العلماء وقد كان لعلماء العقيدة الاسلامية الدور البارز في تقليل الخلافات العقدية

اهداف البحث: اما عن اهداف الموضوع المتواضع فيمكن حصرها فيما يأتي: تعريف القارئ بأراء الفلاسفة والمتكلمين، وابرار دورهم الفاعل في الدفاع عن العقيدة الاسلامية، تعريف القارئ بأهم الخلافات التي دارت في تلك الحقبة الزمنية وبيان دورهم وحقيقة مجهودهم التي تخفى عن الناس. اما حدود الدراسة: القاعدة الكلامية مدار الدراسة (تغيير المعلول يؤدي الى تغيير العلة).

منهجه البحث: واعتمدت في دراستي على المنهج الاستقرائي والاستنباطي التحليلي كمنهج اساسي في تحليل النصوص العقدية. ولمعالجة الموضوع فضلنا تقسيم البحث الى مبحثين وكل مبحث يتخلله مطالب. وقد ختمت المبحث بأهم التوصيات وما توصل اليه.

ان من خير الاعمال مذاكرة العلم، والامور الاعتقادية والمسائل التي تتلق بعقدتنا الحققة ومفاهيمها الرفيعة مما يستدعي الالتزام الجاد بالنقل الصحيح ومع ما يتناسب ولغة العصر والتطور الحاصل.

وانطلاقاً من ذلك فقد كان للقواعد الكلامية الدور الفاعل في تقليل الخلافات العقدية في بعض المسائل الكلامية، فوجود الله تعالى مغروس في فطر العباد، والتدليل على وجوده سبحانه لا يحتاج الى نظر واستدلال، بل هو ضروري كما يجده المسلم في نفسه، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية (رحمه الله): (فخر المخلوقات الى الخالق، دلالتها عليه وشهادتها ام فطري، فطر الله عليه عباده، ثم قرر رحمه الله ان العلم بأن المحدث لابد له من محدث هو عالم فطري ضروري.....) [مجموع الغناوي، ج1، 47]

يدور هذا البحث حول احد القواعد الكلامية التي دار الخلاف حولها بين اصناف الفرق الكلامية من المتكلمين والفلاسفة وغيرهم وخاصة وانها في المسائل المنطقية في اثبات العلة والمعلولية وبيان المسائل التي تدور وتدخل ضمن هذه القاعدة ومنها اثبات حدوث العالم وقدمه ويدخل في القدم اثبات الكلام الالهي وهل هو ازلي وكذلك ما يبطل العلة والمعلول هو ابطال الدور والتسلسل في العلية والمعلولية وكذلك القدرة الالهية والقوة الكافية التي دار الحديث والكلام حولها وغيرها من المسائل التي تدخل في مسميات العلة وانواعها منها الكامنة والغائبة والمتوسطة.

حيث ان القارئ ينظر الى اراء الفلاسفة والمتكلمين يجد ان اراء الفلاسفة معتدة على العقل فقط والمتكلمين معتمدين على النقل والعقل وهو اساس العقيدة الصحيحة وخاصة ان الشارع وضع في كتابة العزيز اساس العقيدة فقاموا المتكلمين بدراسة هذه الاسس وعملوا على استنباط ادلة جديدة في اثبات حدوث العالم بأسلوب عقلي.

ولما لهذه المسائل من اهمية في تنمية الفكر واعماله يظهر ادلة جديدة يجلل عصر لبعض اراء الفلاسفة الذين يقولون بالعلة والعلية.

فقد تناولت في هذه الدراسة العلاقات العقدية في قاعدة تغير المعلول الى تغير العلة (العلة والمعلول)، فقد قسمت البحث الى مبحثين وكان المبحث الاول قد تناول المعنى اللغوي والاصطلاحي للمفردات البحث وبيان وجه نظر الباحث في وجه الترابط بين المعاني.

اما المبحث الثاني فقد تناولت فيه شرح مفصل وموجز للقاعدة الكلامية والفلسفية والمنطقية الا وهي ((تغير المعلول يؤدي الى تغير العلة)) وبيان معنى المفردة اللغوي والاصطلاحي وبيان ما جاء من مسائل تخص هذه القاعدة وختم البحث بأهم النتائج التي توصل اليها الباحث في مفهوم هذه القاعدة وجاء البحث بثبت من المصادر والمراجع التي تم الرجوع اليها في كتابة مضافين البحث.

المبحث الاول: التعريف بمفردات البحث اللغوية

لا يخفى على ذي بصيرة ان العقيدة التي يلتزم بها الانسان على مستوى الفكر لها دور في سلوكه، فالاسس الفكرية هي التي تؤثر فيه سلبياً او ايجابياً فهو يشتمل كل عقيدة على صعيد مجالات حياة المختلفة.

فقبل البدء ببيان القواعد الكلامية وتوافق واختلاف الفرق الاسلامية في بيان وجهة نظرهم حول القواعد لابد لنا من تسليط الضوء في بيان المفردات اللغوية للعنوان.

فكلمة دور: دار الشيء يدور دوراً ودورانياً ودوراً واستدار وادارته انا ودورته واداره غيره ودور به ودرت به وأدرت استدرت، وداوره مداورة ودوارا: دار معه؛ قال ابو ذؤيب:

حتى أتيج له يوماً بمراقبة ذو مرة، بدوار الصيد، وجاسى عدى وجاسي بالياء لأنه في معنى قولك عالم به. والدهر دوار بالانسان ودواري اي دائرية علة اضافة الشيء الى نفسه؛ قال ابن سيده: هذا قول للغويين، قال الفارس: هو على لفظ النسب وليس بنسب، ونظيره بخي وكركسي ومن المضاعف أعجبي من معنى أعجم. الليث: الدواري الدهر الدائر بالانسان أحولاً؛ قال العجاج: والدهر بالانسان دواري، أفنى القرون، وهو قصري ويقال: دار دورة واحدة من دور العمامة، ودور الخيل وغيره علم في الاشياء كلها.

والدوار: كالدوران يأخذ في الرأس. ودير به وعليه وادير به: اخذه الدوار من دوار الرأس. وتدوير الشيء: جعله مدوراً. وفي الحديث: ان الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السماوات والارض. يقال: دار يدور واستدار يستدير بمعنى اذا طاف حول الشيء واذا عاد الى الموضع الذي ابتدا منه؛ ومعنى الحديث ان العرب كانوا يؤخرون المحرم الى صفر، وهو النسيء، ليقاتلوا فيه ويفعلون ذلك سنة بعد سنة فينتقل المحرم من شهر الى شهر حتى يجعلوه في جميع شهور السنة، فلما كانت تلك السنة كان قد عاد الى زمنه المخصوص به قبل النقل ودارت السنة كهيئتها الاولى. ودوارة الرأس ودورانه: طائفة منه. ودوارة البطن ودواته، عن ثعلب: ما تحوي من امعاء، الشاة. والدائرة والدارة، كلاهما: ما أحاط بالشيء. والدارة: دارة القمر التي حوله، وهي الهالة. وكل موضع يدار به شيء بحجرة، فاسمه دارة نحو الدارات التي تتخذ في المطابخ ونحوها..⁽¹⁾

القواعد: جمع قاعدة، والقاعدة مشتقة من الفعل: قعد يقعد قعوداً، والمرة منه قاعدة، والفاعل: قاعد، والجمع قواعد. ويقال القاعدة بمعنى الاساس والعمود يقال: قواعد البيت اي، اساسه، وقواعد الهودج، اي: خشبات اربع معترضات في اسفله.⁽²⁾

او هو معنى الاستقرار والثبات واقرب المعاني علمها كبناء الجدران على الاساس.⁽³⁾

ومنه قوله تعالى: ((وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ))، [النور: 60]، ومعنى القاعدة: أصل الشيء والقواعد: اساس الشيء واصوله حسيماً كان ذلك الشيء، كقواعد البيت، ومنه قوله تعالى: ((وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ)) [البقرة: 127]، او معنوياً: كقواعد الدين ودعائمه.⁽⁴⁾

وجاء في لسان العرب الكلم بمعنى: الكلامية: الكلم: القرآن، كلام الله وكلم الله وكلماته، وكلام الله لا يحد ولا يعد، وهو غير مخلوق، تعالى الله عما يقول المفترون علواً كبيراً. وفي الحديث: اعوذ بكلمات الله التامات، قيل: هي القرآن؛ قال ابن الاثير: انما وصف كلامه بالتمام لانه لا يجوز ان يكون في شيء من كلامه نقصاو عيب كما يكون في كلام الناس، وقيل: معنى التمام هاهنا، انها تنفع المتعوز بها وتحفظه من الافات وتكفيه. وفي الحديث: سبحان الله عدد كلماته كلمات الله أي كلامه، وهو صفته وصفاته لا تنحصر بالعدد، فذكر العدد هاهنا مجاز بمعنى المبالغة في الكثرة، وقيل: يحتمل ان يريد عدد الاذكار او عدد الاجور على ذلك، ونصب عدد علي المصدر؛ ... وابن يدة: الكلام القول، ومعروف، وقيل: الكلام ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه، وهو الجزء من الجملة؛ ...⁽⁵⁾

تقليل: قلل: والقلة: خلاف الكثرة. والقل: خلاف الكثر، وقد قل يقل قلة وقلا فهو قليل وقلال وقلال، بالفتح، عن ابن جني. وقلله واقله: جعله قليلاً، وقيل: قلله جعله قليلاً. وأقل: أني

بقليل. وأقل منه: كقلله عن ابن جني، وقلله في عينه أي آراه قليلاً. وأقل الشيء: صادته قليلاً، وأستقله: رآه قليلاً... وقال ابن الأثير: وهذا اللفظ يستعمل في نفي اصل الشيء...⁽⁶⁾

الخلافات: خلف: الخلف ضد قدام: قال ابن سيده: خلف نقيض قدام ومؤنثه وهي تكون اسماً وظرفاً، وخلفه يخلفه: صار خلفه. وخلف فلان فلاناً اذا كان خليفته. والخلاف مصدر المضادة، وقد خالفه ومخالفة خلاف، واختلفت فلاناً: أي جعلتاه خلفي.⁽⁷⁾

ووجه الترابط بين المعنى اللغوي والمعنى المراد هنا، هو ان المعنى اللغوي: يجعل احد المختلفين جسم الاخر خلفه؛ وفي الاصطلاح هو جعل رأي الاخر خلفه. وسيأتي بيانه في الاصطلاح. العقدية: عقد عقدهً عقداً وتعقداً وعقدة: نقيض الحل. والعقيد: المعاهد، وعقدت الحبل، فهو معقود، واعتقد الشيء، صلب واشتد وعقد كل شيء: ابرامه.⁽⁸⁾

المعنى الاصطلاحي لمفردات البحث:

وقبل الشروع في بيان تفاصيل القواعد الكلامية ((قاعدة تغيير المعلول يؤدي الى تغير العلة)) لابد من بيان معاني المفردات اصطلاحاً:

الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه، ويسمى: الدور المصريح، كما يتوقف أعلى به، وبالعكس، أو بمراتب، ويسمى: الدور المضمّر، كما يتوقف اعلى يلزم تقدمه عليها بمرتين، امن كان صريحاً، وفي تعريف الشيء بنفسه هو انه يلزم تقدمه على نفسه بمرتبة واحدة.⁽⁹⁾

وكقوله تعالى: ((أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةً)) [سورة المائدة: 52]، أي من دوائر الزمان، اعني حروفه التي تدور وتحيط بالانسان مرة بخير ومرة بشر وتكون الدولة للكفار. وقوله تعالى ((عَلَيْهِمْ دَائِرَةُ السَّوْءِ)) [التوبة: 98]، أي عليهم يدور من الدهر ما يسؤوهم.⁽¹⁰⁾

القواعد: ان معنى القاعدة ليس مختصاً بعلم معين او بعينه، وانما هو قدر مشترك بي جميع العلوم. فهو القواعد الكلية، والقضايا: جمع قضية: قول يصح ان يقال لقائلة انه صادق فيه او كاذب والكلية، أي المحكوم على جميع اقرارها.⁽¹¹⁾

وذهب السيد المصطفوي: الى ان القاعدة هي الكلي الطبيعي، حيث قال: ((القاعدة عبارة عن الكبرى التي تثبت عن ادلتها الشرعية، وتنطبق بنفسها على مصاديقها انطباق الكلي على مصاديقه))⁽¹²⁾

وان القاعدة هي قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها.⁽¹³⁾

التفتازاني يقول: ((حكم كلي ينطبق على جزئياته، ليتعرف على احكامها منه))⁽¹⁴⁾.

وعلى هذا يمكن القول ان كل قضية كلية هي قاعدة، اياً كان مجالها، كأن تكون قضية كلية نحوية، او قضية كلية فقهية، او قضية كلية عقائدية والعناصر المشتركة في هذه التعريفات

والتي يجب ايضاحها هي كلية الامر او جزئية الامر والتعرف او تطبيق شيء على شيء. ثم ان الاشارة الى الكلية الامر غاية القواعد، واستخراج الحكم المندرج تحت القاعدة هي عبارة عن الامر الكلي المنطبق على الجزئيات فهو يشمل كل عمل يطلق عليه قاعدة في العلوم، سواءاً كانت عقائدية او اصولية او نحوية وغيرها.

الكلامية: علم الكلام: وهو علم اقامة الادلة على صحة العقائد الايمانية، فقد عرف علماء الكلام ذلك العلم بانه: علم يقتدر به على اثبات العقائد الدينية المكتسبة من ادلتها اليقينية القران والسنة الصحيحة لاقامة الحجج والبراهين العقلية والنقلية ورد الشبهات عن الاسلام⁽¹⁵⁾

وعرفه الأيحي في المواقف: ((علم يقتدر به على اثبات العقائد الدينية بأيراد الحجج ودفع الشبه، والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة الى دين محمد (صلى الله عليه واله وسلم) فان الخصم وان خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام))⁽¹⁶⁾ ومنها تعريف الجرجاني في التعريفات: ((علم يبحث فيه عن ذات الله وصفاته واحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الاسلام))⁽¹⁷⁾.

فقد قيد الجرجاني التعريف بعيد الاسلام لأخراج الفلسفة الالهية من التعريف فأنها تبحث فيه عن ذات الله وصفاته واقوال الممكنات وبالتالي يبعد ما يعتمد على الفلاسفة ما هو عندهم بالقواعد العقلية الفلسفية.

وقال سعد التفتازاني في وصفه لعلم الكلام: ((هو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية))⁽¹⁸⁾

واضاف كل من الايحي والامري في تقريب الافهام لعلم الكلام: ان هناك من المطالب ما لا يمكن اثباته الا بالنقل، لانه غائب عن العقل والحس معاً، ويستميل العلم بوجوده الا بالقول للصادق، ومن هذا القبيل تفاصيل احوال الجنة والنار، والثواب والعقاب، فهي تعلم بأخبار الانبياء، ومنه ما لا يعرف بالدليل العقلي كحدوث العالم ووجود الصانع قبل ورود السمع، ومنه ما لا نعرف بكل واحدة من الطريقتين كخلق الافعال ورؤية الله تعالى.⁽¹⁹⁾

ومن خلال ما جاء في بيان تعريف المفردة القواعد لغَةً واصطلاحاً وكذلك مفردة الكلامية لغَةً واصطلاحاً نحدد تعريف للقواعد الكلامية: فهي المسلمات التي يستند عليها المتكلم لمعرفة صحة القول من بطلانه فكل قول يؤدي الى احد اللوازم المراد ببيانها سواء على شكل قاعدة أو دليل أو مسألة يجب ان تؤدي الى الشيء الذي لا يخالف النص ولا العقل (القران والسنة)

والا أدى الى الباطل ويكاد لا يكون هناك اتفاق بين الفرق الكلامية في جميع المسائل والقواعد والادلة على صحة المعتقد في ما يخص علم الكلام.

فالقواعد الكلامية او العقلية ما هي الا مسمى واحد لمعنى واحد وهو بناء الدليل العقلي او الكلامي على المستند الصحيح.

وبتعبير آخر: يفهم من تعريفها ان موضوعها عو القضايا الاعتقادية التي يبني عليها وتكون منها العقيدة الاسلامية، وهي تسمى قواعد لما تنسم به من الثبات والاستقرار.

وتسمى بالقواعد: نسبة الى علم الكلام وهو العلم الذي يدرس مسائل العقيدة وما يدخل فيها او يتصل بها من قضايا عقلية وفكرية، دعا في ذلك محاجة المخالفين وذوي الشبهات والرد عليهم.

والقواعد الكلامية: ما رتبت وبويت منها الاعتقادات الاسلامية، بل لرفع الشبه الخصوم والبدع، فأتهم طعنوا في بعض منها فإنه غير مقبول.

تقليل: في الاقلال، الانقاص، التخفيف.⁽²⁰⁾

الخلافاً: الاختلاف اصطلاحاً: وهو من الخلاف وهو تقابل بين رأيين فيما ينبغي انفراد الرأي.⁽²¹⁾

العقيدة: تعدد تعريفاتها الاصطلاحية عند اهل العلم واشهرها: حكم الذهن الحازم⁽²²⁾

وهو العلم بالاحكام الشرعية العقدية المكتسبة من الادلة اليقينية، ورد الشبهات وقواعد الادلة الخلافية.⁽²³⁾

او هي الامور التي يجب ان يصدق بها قلبك، وتطمئن اليها نفسك، وتكون يقيناً عندك، ولا يمازجه ريب، ولا يخالطه شك.⁽²⁴⁾

والتعريف الاخير هو الاقرب للمعنى والبحث وله صلة بالمعنى اللغوي فهو يشمل القوة في الثبات وشدة التاكيد، فالعقائد لا تقوم مع وجود الشك او الريب المنافيان للثبات والتأكيد.

وقبل البدء بالقاعدة التي سوف يكون مدار الكلام حولها اود ان ابين وجه نظري كباحث فيما وجدته وأوید صاحب كتاب القواعد الشرعية ما جاء في مضمون فهمه للقاعدة: ان الحدود بين القواعد مهمة، فليس هناك حد فاصل بينها يمكن الرجوع اليه في جعل القاعدة تدخل تحت هذا النوع او ذاك او تحت هذا المسمى ((قاعدة)).

وللاسف لم اجد من اهل العلم من حدها وفصل بينها فيما اطلعت عليه في كتب القواعد؛ وترك الامر مهمم هكذا سيؤدي الى صعوبة في تصنيف القواعد بهذا الاعتبار، وكذلك سيكون

سبباً في الاختلاف على تصنيفها، كما وقع الخلاف في قواعد الفقه، حيث اختلف اهل العلم في تحديد مقدار القواعد الاقل شمولاً من الكبرى وغيرها.⁽²⁵⁾

المبحث الثاني: القاعدة الكلامية ((تغيير المعلول يؤدي الى تغير العلة))

يتلخص البحث حول احد القواعد الكلامية والفلسفية التي دار الخلاف حولها الا وهي تغير المعلول يؤدي الى تغير العلة وهنا سوف ابين ما جاء في مضامين هذه القاعدة من مسائل كانت في صلب معنى القاعدة.

العلة والمعلول: وهما وان كانا من المتصورات القطعية، لكن قد يعرض اشتباه ما فيذكر على سبيل التنبيه والتمييز ما يزيل ذلك الاشتباه، فاذا فرضنا صدور شيء من غيره كان الصادر معلولاً والمصدر عنه علة، سواء كان الصادر على سبيل الاستقلال كما في العلة التامة، او على سبيل الانضمام كجزء العلة، فأن جزء الله شيء يصدر عنه أمر آخر لكن لا على سبيل الاستقلال فهو داخل في الحد.

والعلة هي ما يحتاج الشيء اليه، وهي اما ان تكون جزءاً من المعلول او خارجة عنه والاول اما ان يكون جزءاً يحصل به الشيء بالفعل او بالقوة والاول الصورة، والثاني المادة، وان كانت خارجة فاما ان تكون مؤثرة او يقف التأثير عليها فالاول فاعل والثاني غاية.⁽²⁶⁾

والعلة والمعلول: هي شيء يحصل من وجود شيء آخر ولان الحصول هو نحو من الصادر والصادر له معنى العلية فيكون هذا التعريف دورياً فيه.⁽²⁷⁾

وعرف الاشاعرة العلة والمعلول: الامر الذي جرت عادة الله تعالى بخلق الشيء عقيب تحققه، والمعلول: هو ما وجد عقيب تحقق العلة.⁽²⁸⁾

ومن خلال التعريفات تبين ان هناك حوادث ومسائل يجب ان تكون متباينة في مضامينها ليعرف منها معنى العلة والمعلول.

فقد استعان العلماء في قاعدة ((العلة والمعلول أو العلية او المعلولية)) لبطلان بعض المسائل ومنها الدور والتسلسل والحوادث وقدم العالم وازليته والقدرة الالهية وغيرها من المسائل التي دار الخلاف حولها بين العلماء من المتكلمين والفلاسفة.

فقد استعان العلماء في العلل والمعلولات لاثبات وجود الله تعالى الخالق المحدث للعالم بدليل الحدوث والقدم واثبات امتناع قدمه تعالى وأنه ليس بقديم ولو كان قديماً لتعدد القدماء وانه لو كان قديماً قطعاً قدمه زائر على ذاته لكونه مشتركاً بينه وبين الواجب وحينئذ اما ان يكون قدمه قديماً، فيقبل الكلام الى قدم القديم ويتسلسل او حادثاً فيلزم حدوث العالم وقدمه.

وبدليل الامكان المتوقفين على بطلان الدور والتسلسل في العلل والمعلولات. وكذلك في اثبات اختياره تعالى وكنه غير موجب للقدرة لانه تعالى لو كان علة وموجباً لما تغير المعلول. هو حوادث العالم لكنها متغيرة فوجب كونه غير علة وموجب لقدرة فهو القادر. دليل حدوث العالم وقدمه في العلل والمعلولات:

الحدوث لغةً: حدوث نقيض القدم، حدث الشيء، يحدث حدوثاً وحادثة واحده هو فهو محدث وحديث وكذلك استحدثه واخذني من ذلك ما قدم وحدث ولا يقال حدث بالضم الا مع القدم كأنه اتباع ومثله كثير وقال الجوهرى لا يضم حدث في شيء من الكلام الا في هذا الموضوع وذلك لمكان قدم على الازدواج.⁽²⁹⁾

العالم: لغة معنى الخلق والجمع العوالم بكسر اللام والعالمون اصناف الخلق.⁽³⁰⁾ اما العالم في نظر المتكلمين هو اسم لكل موجود سوى الله تعالى⁽³¹⁾. والحدوث هو وجود الشيء بعد عدمه عرضاً او جوهرراً وحادثة وايجاه.⁽³²⁾

ان الخوض في بيان الحدوث للعالم جاء بيانه في الادلة النقلية والعقلية في حدوث العالم نجدها في آيات كثيرة دلت عليها منها قوله تعالى: ((إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ)) [الاعراف: 54] أي يدل على حدوث العالم في سقى ايام.

وقوله تعالى: ((وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ ۖ وَيَوْمَ يَقُولُ كُنْ فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ الْحَقُّ ۖ وَلَهُ الْمُلْكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ۚ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ۚ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ)) [الانعام: 73].

والخلق علامة الحدوث ولن فيكون وهو الانشاء من العدم. وقال الفلاسفة ان العالم قديم ولم يزل موجوداً مع الله تعالى معلول له غير متأخر عنه وتقدم الباري كتقدم العلة على المعلول وهو تقدم بالذات والرتبة لا بالزمان.⁽³³⁾

وامتناع واجب الوجود بان يوصف بالحوادث، أي قيامها بذاته كقيام بقية صفاته الوجودية. فجاء في كتاب تهذيب المنطق والكلام: ((الجمهور على ان الواجب يمتنع ان يتصف بالحادث، أي الموجود بعد العدم))⁽³⁴⁾. ولو جاز اتصاف بالحادث لزم عدم خلوه عن الحادث فيكون حادثاً لما سبق في حدوث العالم.

اما الملازمة فله وجهين: احدهما المتصف بالحادث لا يخلو عنه وعن ضده وضد الحادث حادث لانه منقطع الى الحادث ولا شيء في القديم كذلك لما تقرر ان ما ثبت قدمه امتنع عدمه.

وثانيهما: انه لا يخلو عنه وعن قابلية وهي حادثة من ان ازلية القابلية تستلزم جواز ازلية المقبول، فيلزم جواز ازلية الحادث وهو محال.⁽³⁵⁾

وكذلك لو ثبت وجود معلول بدون علة كيف نخلص الى ان لا يجوز ان ينفك المعل عن العلة فأثبت وجود المعلول تارة يتحقق عن طريق العلم بعلته واثبات وجودها. مثلاً حينما نعلم بوجود نارٍ في الموقد يتحقق لدينا علم بوجود حرارةٍ فيه. وهذا البرهان في احد دلالاته ينفي وجود علةٍ لله عز وجل.

ويتم اثبات وجود العلة من خلال العلم بمعلولها واثبات وجوده وهذا البرهان يستدل منه على اساس اثبات وجود الممكنات والحدوث والنظم والحركة وهو يبين ان الله سبحانه لا علة له كي نثبت وجوده عن طريق اثبات علته.⁽³⁶⁾

القدم: قدم الشيء بالضم قدماً بوزن عين ذاته فهو قديم وتعدام مثله واقدم على الامر والاقدام الشجاعة، وقدم بين يديه أي تقدم. قال تعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) [الحجرات: 1].

والقدم ضد الحدوث ويقال قدما كان كذا وكذا وهو اسم من العدم جعل اسماً من الاسماء الزمان والقدم واحدة الاقدام والقدم ايضاً السابقة في الامر يقال فلان قدم صدق، وقدام ضد وراء.⁽³⁷⁾

والقدم: هو ان وجود الله مسبوق بالعدم، فالله ليس له بداية.⁽³⁸⁾ ففي قوله تعالى: ((هُوَ الْأَوَّلُ)) [الحديد: 3] فهذا دليل نقلي على وجودة تعالى. وان الله تعالى لو لم يكن قديماً لكان حادثاً اذ لا علة بينهما ولو كان حادثاً لاحتاج الى محدث يحدثه ومحدثه يحتاج الى محدث... وهكذا هلم جرا. فيلزم للعلة والمعلول الدور والتسلسل في كل واحدة منها وهذا محال. فوجب ان يكون قديماً.⁽³⁹⁾

اما الفلاسفة فلهم في معنى القدم والحدوث اراء منها ما جاء على لسان الايجي موضحاً رأيهم فيقول: أنه أي القديم لا يستند الى القادر المختار أي لا يكون امراً صادراً منه اتفاقاً من المتكلمين وغيرهم من الحكماء وانما استندوه أي القديم الذي هو العالم على رأيهم الى الفاعل الذي هو الله تعالى؛ لاعتقادهم انه تعالى موجب بالذات لا فاعل بالاختيار، ولو اعتقدوا كونه مختاراً لم يذهبوا الى قدم العالم المستند اليه.⁽⁴⁰⁾

والفرق بين كلام الفلاسفة والمتكلمين ان الفلاسفة يقولون ان العالم موجب عن الله بالذات دون صفة الاختيار أي انه تعالى لم يصدر عنه العالم مختاراً لانه لو كان العالم الصادر عنه

بالاختيار لاصبح هناك اتفاق ما بين الفلاسفة والمتكلمين، كيف اصبح العالم حادثاً ولا يقال بالقدم.

يقول الكندي: ((بأن مبدأ العال قائم على الحركة والزمان وهما حادثان وكل متبدل فهي عادة مدة المتبدل أي الجرم فكل تبدل فهو لذي زمان والزمان مدة الركة، فإن كانت حركته كان زمان وان كان زمان كانت حركة وان لم تكن حركة لم تكن زمان وان لم يكن زمان لم يكن حركة، ويقصد بالحركة هي حركة الجرم فإن كان الجرم كانت الحركة وان لم يكن جرم لم يكن حركة فالجرم والحركة والزمان لا يسبق احدهما الاخر في الانية الوجود فهي دائماً معاً، وكل من الحركة والجرم والزمان منشأه))⁽⁴¹⁾

فعند الكندي نجد ان العالم محدث من لا شيء كما عند المتكلمين بل ويؤكد ان ما دون الله تعالى حادث ويتشهد بالزمان والحركة مرتبطة بالوجود لا يسبق احدهما الاخر وكلها بداية، يضيف الكندي بعد ذلك فيقول: ((وأن ايجاد الاشياء من لا شيء هو الفعل الحقيقي الذي يتسم به الفاعل الحق ((الله تعالى)) وهو وحده الفاعل المبدع، وان الله تعالى ازلي وما سواه حادث مسبوق بالعدم))⁽⁴²⁾.

وابن رشد يقول: ان حدوث العالم يكون بما يأتي: ((ان البراي ليس من شأنه ان يكون في زمان، بينما العالم من شأنه ان يكون في زمان، وتقدم الله تعالى على العالم انما هو تقدم وجود وليس بمتغير حيث انه توجد هناك نوعان من الوجود طبع الحركة الذي لا ينفك عن الزمان وكذلك طبيعة الحركة ازلي لا يتصف بالزمان حيث ان الذي ليس في طبيعة الحرة هو العلة في الوجود وهو ليس تقدمه تقدم زماني))⁽⁴³⁾.

ان العالم بنظر ابن رشد ازلي التغير، والموجودات التي في الكون والفساد مركبة من مادة وصورة، لا تنفصل احدهما عن الاخرى؛ والمادة والصورة ازلتان فلا يصح القول بأن وراء كل مادة، مادة الا ما لا نهاية، كما لا يصح القول بأن وراء كل صورة صورة الى ما لا نهاية.

فالله موجود، وهو لم يكن من شيء ولا عن شيء ولا تقدمه زمان فهو قديم والاجسام التي تدرك تكوينها بالحس كالماء والهواء والارض والحيوان والنبات هي موجودة عن شيء ومن شيء والزمان متقدم عليها وهي محدثة، واما العالم من جهة ما هو كل فهو موجود لم يكن من شيء ولا تقدمه زمان، ولكنه موجود عن شيء أي عن فاعل قديم وعليه فالعالم ليس محدثاً حقيقياً ولا قديماً حقيقياً، لان المحدث الحقيقي فاسد ضرورة والقديم الحقيقي لا علة له.

وتؤكد الفلاسفة المسلمون نظرية ان الزمان حادث وهو متناه امثال الكني وابن رشد كما اشرنا وغيرهم لم يسمح البحث لذكرهم حيث يقولون: ((ان الزمان والمكان متناه))⁽⁴⁴⁾.

ومن هنا نجد ان الفلاسفة المسلمين تثبت حدوث العلم اما بالحركة او الزمان او العلة وغيرهما من الادلة الكثيرة التي تثبت حدوث العالم فيستحيل شرعاً وعقلاً عند حدوث العالم ان يحل فيه أي الله تعالى او يختلط به لان القديم لا يحل في الحادث وليس هو محلاً للحوادث فيلزم ان يكون بائناً عنه⁽⁴⁵⁾.

أما نظرة المتكلمين المسلمين في حدوث العالم وقدمه:

يقول البغدادي: ((وان اهل الاسلام اجمعوا على حدوث العالم فيقول: فقد اجمعوا على ان الالم كل شيء هو ((غير الله عز وجل)) وعلى ان كل ما هو غير الله تعالى وغير صفاته الازلية فلق مصنوع وعلى ان صانعه ليس بمخلوق ولا مصنوع ولا هو من جنس العالم ولا من جنس شيء من اجزاء العالم وجمعوا على ان اجزاء العالم قسمان جواهر واعراض)) وجمعوا على انه عز وجل غير مشبه بشيء في العالم وقد نبه الله عز وجل على ذلك بقوله ((لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)) [الشورى: 11].⁽⁴⁶⁾

فقد اجمعوا على حدوث العالم بعكس الفلاسفة فن البعض: قال بقدم العالم والبعض الآخر قال بحدثه كابن سينا وابن رشد وغيرهما اذين قالوا ان تقدم الله على العالم تقدم بالذات لا بالزمان مع الجواز ان يكونا في زمن واحد، وهنا يكون معنى كلامهم ان الباري عز وجل متقدم على العالم بالرتبة او الطبع او يره كالطالب والمعلم فان المعلم متقدم على الطالب بالرتبة والدرجة لا اكثر.

واما ادلة المتكلمين على ان العالم حادث فكثيرة منهم من استدلل بالعرض والجوهر وبالحركة والسكون وغيرها من كلامهم ومنها ما نلاحظه وتأخذ ما جاء في قول الامدي في بيان حدوث العالم.

فقد سلك الامدي مسلك الفلاسفة في اثبات حدوث العالم فيقول بعد ان استقرء اراء الخصم: فإذا الرأي الحق ان يقال لو افتقر كل موجود في وجوب وجوده الى غيره الى غير نهاية فكل واحد باعتبار ذاته ممكن، مما له فإن في وجوب وجوده مكان، وجب وجوده لغيره لذاته لذاته اما ان تقضي الوجوب او الامتناع او الامكان لا جائز ان يقال بالوجوب لان عند فرض عدم ذلك الغير ان بقي وجوب الوجوده فهو واجب بنفسه وليس واجب لغيره وان لم يسبق وجوب وجوده فليس واجب لذاته اذ الواجب لذاته مالم يفرض معدوماً لزم منه المحال لذات لا لغيره ولا جائز ان يقال بالامتناع والا لما وجد ولا لغيره فبقى ان يكون لذاته ممكناً وإذا كان كل واحد من الموجودات المفروضة ممكناً وهي غير متناهية فاما ان يكون متعاقبة أو معاً فإن كانت متعاقبة فما من موجود نفرده بالنظر والا وفرض وجوده متعذر وانتهاء التوبة اليه في

الوجود وممتنع فإنه مما لم يفرض وجوب وجود فلا وجود له وكذا الكلام في موجدته بالنسبة إلى موجدته وهلم جرا... فالجملة مسبقة بالعدم وكلي جملة مسبقة بالعدم ولوجودها أول فننسب إليه القول بأن لا نهاية لاعدادها ممتنع.⁽⁴⁷⁾

لقد سلك الامدي طريق الفلاسفة لبيان ان العالم حادث ولا يوجد غير واجب الوجود وما دونه حادث وضرب لنا مثلاً على ذلك وهو ان كل ما دون الله اما ان يكون واجب الوجود "أي انهما يستمدوا وجودهم من انفسهم لا من غيرهم" او ان يكون ممكنين يستمدوا وجودهم من غيرهم فالاول محال وعلة والثاني هو المطلوب والعالم من الممكنات وهو علامة الحدوث.

أما الماتردية: يؤكد ابو منصور الماتردى ان محدث العالم واحد وما دونه تعالى حادث فيقول في كتاب التوحيد: "والدلالة ان محدث العالم واحد لا أكثر بالسمع والعقل وشهادة العال بالخلقة فأما السمع فهو اتفاق القول إلى اختلافهم على الواحد اذ من يقول بالأكثر يقول به على ان الواحد اسم الابتداء العدد واس للعظمة والسلطان والرفعة والفضل كما يقول فلان واحد الزمان ومنقطع القرنين في الرفة والفضل والجلال وما جاوز ذلك لا يحتمل غير لعدد والاعداد لا نهاية لها ن حيث العدد وفي تحقيق ما بعد يخرج عن النهاية العدد فيجب ان يكون العالم غير متناه اذ لو كان من كل منهم شيء واحد فيخرج الجملة عن التناهي بخروج المحدثين ذلك بعيد ثم ما من عدد يشار إليه الا وامكن من الدعوى ان يزداد عليه وينقص منه فلم يجب القول بشيء لما لا حقيقة لذلك بحق العدد لا يشارك فيه غيره لذلك بطل القول به.⁽⁴⁸⁾

أما الظاهرية: ومنهم ابن حزم فأستدل بعده ادل خلاصتها دون التطويل ما يلي: ان العالم متناه وهو صفة المخلوق. وكل موجود بالفعل فقد حصره العدد واحصته طبيعته ومعنى الطبيعة وحدها هو ان تقول الطبيعة هي القوة التي في الشيء فتجري بها كيفيات ذلك الشيء على ما هي عليه.⁽⁴⁹⁾

أما المعتزلة: فيقولون بحدوث العالم ولا قديم الله تعالى ((على ان الله واحد ليس كمثله شيء وهو السميع البصير)) فهو ليس بجسم ولا شبح ولا حيثية ولا صورة ولا لحم ولا دم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة ولا بذى حرارة ولا برودة ولا ولا يوصف بشيء من صفات الخلق الدالة على حدتهم ولا يوصف بأنه متناه ولا يوصف بمساحة ... ولا يحيط به الاقدار ولا يزال ولا يقاس بالناس ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ولا تحل به العاهات وكل ما خطر بالبال وتصور بالوهم فغير حسية له لم يزل اولاً سابقاً متقدماً للمحدثات موجوداً قبل المخلوقات ولم يزل عالماً قادراً حياً ولا يزال كذلك لا تراه العيون ولا

تدركه ابصار ولا تحيط به الجهات ولا الاوهام ولا يسمع بالاسماع شيء عالم قادر.... وليس خلق شيء بأهون عليه من خلق شيء آخر ولا بأصعب عليه منه لا يجوز عليه اجترار المنافع ولا تلحق المضر ولا تنال السرور والذات ... ولا يجوز عليه الفناء ولا يلحقه العجز والنقص تقدس عن ملامسة النساء وعن اتخاذ صاحبة والابناء.⁽⁵⁰⁾

وهنا نجد ان المتكلمين في مختلف الفرق الاسلامية متفقون على حدوث العالم وانه صادر من عليم حكيم فيقول ابو الحسن الاشعري في كتابه مقالات اسلاميين "وقد شركم في هذه الجملة ((حدوث العالم)) الخوارج والطوائف من المرجئة وطوائف من الشيع" ⁽⁵¹⁾.

اما الامامية: كما جاء عن الكليني في كتابه الكافي ((لا من شيء كان ولا من شيء خلق ما كان)) منفي بقوله ((ولا من شيء كان)) معنى الحدوث وكيف اوقع على ما احده صفة الخلق والاختراع بلا اصل ولا مثال نفياً لقول من قال ⁽⁵²⁾: ان الاشياء كلها محدثة بعضها من بعض وابطال القول بالثنوية الذين زعموا انه لا يحدث شيئاً الا عن اصل ولا يدبر الا باقتداء مثال، فدفع (صلى الله عليه واله وسلم) بقوله: ((لا من شيء خلف ما كان)) جميع حجج الثنوية وشبههم، لان اكثر ما يعتمد الثنوية ⁽⁵³⁾ في حدوث العالم ان يقولوا لا يخلوا من ان يكون الخالق خلق الاشياء من شيء او من لا شيء، فقولهم: من شيء طأ، وقولهم من لا شيء مناقضة واحاله لان (من) توجب شيئاً (ولا شيء) تنفيه فاخرج امير المؤمنين (ع) هذه اللفظة على ابلغ الالفاظ واصحها، فقال: ((لا من شيء خلق ما كان...)) فنفي (من) اذا كانت توجب شيئاً ونفي الشيء اذا كان كل شيء مخلوقاً محدثاً لا في اصل احداثه الخالق كما قال الثنوية: انه خلق من اصل قديم فلا يكون تدبر الا باحتذاء مثال.

وما جاء في كلا المحلي عن الحدوث والقدم: ((اما ان يكون قديماً او محدثاً فالقديم ما لا اول لوجوده او الذي لا يسبقه العدم، وهو الله تعالى خاصة والمحدث ما لوجوده اول او هو مسبوق بالعدم وهو كل ما عدا الله تعالى ⁽⁵⁴⁾. والحدوث والقدم من الصفات الاعتيادية، والا لزم التسلسل وخلاف الكرامية في بعض الاشعرية. حيث قال الكرامية ان الحدوث صفة وجودية في الخارج والقديم لا يجوز عليه العد، لانه اما واجب الوجود لذاته، فظاهر انه لا يجوز عليه العدم، واما ممكن الوجود، فلا بد له من علة واجبة الوجود، والا لزم التسلسل. ويلزم من امتناع عدم علة امتناع عدمه. والموجود اما ان يكون مؤثراً في غيره، اما مع امكان ان لا يؤثر فيه وهو الفاعل المختار، او مع امتناع ان لا يؤثر فيه وهو العلة الموجبة واما اثر لغيره وهو المعلول. ⁽⁵⁵⁾

ولاثبات امتناع قدمه تعالى وانه ليس بقديم، ولو كان قديماً لتعدد القدماء وانه لو كان قديماً قطعاً فقدمه زائد على ذاته لكونه مشتركاً بينه وبين الواجب فحينئذ اما ان يكون قدمه قدماً، فينقل اللام الى قدم القدم وتسلسل او حادثاً فيلزم حدوث القديم وهو ما يقال عند العلماء تعدد القدماء او الكلام الالهي.

فمسألة كلام الله وقدمه مرتبطة بالحدوث والقدم وبالعلة والمعلول الناشئة من خلال طرح المتكلمين الجدلي لمفهوم الكلام الا في (كلام الله) فما من رأي طرح في القواعد الكلامية ما فيها من مسأل الا وهو يوافق كل القواعد الكلامية التي تم طرحها من قبل اصحابها. حيث ان اثبات صفة الكلام كمعنى يقوم بالذات الالهية عند بعض الفرق لا بد وان يكون هذا المعنى عندهم قديماً تسليمهم استحالة قيام الحوادث بذاته تعالى كالاشاعرة والماتردية وبعض الحنابلة وبعض اهل الحديث وغيرهم. والمخالفون لهم من المعتزلة ومن وافقهم قالوا: ان القول يقدم الكلام الالهي مستحيل، للزوم القل بتعدد القدماء، وقد تعددت اوجه الزامهم بتعدد القدماء منها قدم المعنى يلزم منه تعدد القدماء وقدموا ادلة على ذلك ومنها قدم المأمورت والمنهيات وغيرها من المسائل المرتبطة بقدم الكلام الالهي يلزم عنه قيام تعدد القدماء لكون الكلام علة من علل القديم.

لقد رأى كل من المعتزلة والامامية والزيدية ان قول الاشاعرة والماتردية: ان كلام الله تعالى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى، وانها زائدة عن ذاته سبحانه لا عين ذاته، يفضي الى القول بتعدد القدماء وهو محال لان القدم اخص اوصاف الذات الالهية، ومن يشترك مع الله في القدم اشترك معه تعالى في الالوهية، فما صرح به عبد الجبار القاضي في كلامه "لو كان كلام الله تعالى قديماً لوجب ان يكون مثلاً لله تعالى، لان القدم صفة من صفات النفس، والاشترار في صفة من صفات النفس يوجب التماثل، ولا مثل لله تعالى، والاشاعرة تقول لو كان الباري تعالى متكلماً بكلام قديم لكان اما واما خارجاً عن ذاته فيكون في الوجود قديمان مستقلان وهذا باطل" (56).

ولا يوجب تعدد القدماء المستحيل على الله تعالى، لان تعدد القدماء المستحيل في حق الله تعالى هو تعدد الذوات القديمة لا تعدد الصفات القديمة القائمة بذات قديمة واحدة، فما قاله الاشاعرة والماتردية من جنس القول بتعدد الذوات القديمة المحال. (57)

فمن الجدير بالذكر ا بعض المحققين كالجويني يرى ان كون زيادة الصفات على الذات مع ثبوت قدمها ما يدرك بالجمع بين ادلة الشرع والعقل معه، فالاجماع دال على ثبوت زيادة الصفا على الذات والعقل وقد توصل الى اثبات وجود الصفة فقط (58). والحديث عن الكلام

والصا الذاتية والازلية طويل ولا يسعني البحث التطرق لها وسوف نكتفي بهذا القدر في الكلام عن صفة الكلام الالهي.

أما بطلان الدور والتسلسل في العلل والمعلولات:

فمن وجود العلة ومعلولها التسلسل والدور وبطلانه وو وجود علل ومعلولات في سلسلة واحدة غير متناهي وفيه على الدوى بقوله: لا يتراقى معروضها يعني معروض العلية والمعلولية في سلسلة واحدة الى غير نهاية.⁽⁵⁹⁾

الدور: هو توقف وجود الشيء عى نفسه أي بمعنى توقف المعلولية والعلية، أي بمعنى ان وجود الشيء باعتباره معلول يتوقف عليه نفسه باعتباره علة فيصير وجود الشيء علة لنفسه ومعلولاً لنفسه في آن واحد.

ودليل استمالة الدور بأنه يلزم منه اجتماع النقيضين واجتماع النقيضين مستحيل ويتمثل اجتماع النقيضين في افتراض ان الشيء الواحد يكون موجوداً ومعدوماً في آن واحد. التسلسل: هو ترتيب العلة الى لا نهاية.

بمعنى ان يستند الشيء الممكن الى علة، وتلك العلة تستند الى علة وهلم جرا، الى لا نهاية. والتسلسل في الحوادث ودليل استحالة التسلسل والدليل على ذلك ان السلسلة الجامعة لجميع اجزاء ممكنة لا بد لها من مؤثر خارج عنها، والخارج عن جميع الممكنات هو واجب الوجود لذاته، فنهى السلسلة ويبطل التسلسل.⁽⁶⁰⁾

وفي مصدر اخر لمعنى الدور والتسلسل

الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه او هو توقف كل واحد من الشئيين على الآخر، فان كان بدرجة واحدة، كأن يتوقف أ على ب وب على أ فدور مصرح، وان كان بدرجتين او اكثر بأن يتوقف أ على ب وب على ج وهكذا فمتغير دور مضمّر.⁽⁶¹⁾

اما التسلسل: فهو ترتيب امور غير متناهية او هو امتداد الاسباب والمسببات الى غير نهاية، او هو استناد الممكن في وجوده الى علة واستناد تلك العلة المؤثرة الى علة أخرى مؤثرة فيها، وهلم جرا الى غير نهاية.⁽⁶²⁾

وفي شرح المقاصد عبر عنها التفازاني: تراقي عروض العلية والمعلولية لا الى نهاية، بان يكون كل ما هو معروض للعلية معروضاً للمعلولية، ولا ينتهي الى ما عرض له العلية دون المعلولية، فأن كانت المعروضات متناهية فهو الدور وان لم تكن متناهية فهو المتسلسل.⁽⁶³⁾

قول الاشاعرة: الله سبحانه وتعالى لا يسمى علة وهو الموجد بالاختيار لجميع الاشياء ابتداءً بدون واسطة، وانه لا تأثير لغيره في الايجاد الا بالاختيار ولا التعليل لا الطبع.

وانه لا يقال للمولى علة. كما ان صفاته لا يقال لها علة. الا انهم يسمون بعض الممكنات علة والبعض الاخر معلولاً لها. فمثلاً الشيع معلول للأكل ولكن ذلك لا يفيد سوى ترتيب الشيع على الاكل لحصوله عقيب عادة. وليس للمتقدم تأثير على المتأخر.⁽⁶⁴⁾ ويرى الاشاعرة ان التلازم بين العلة والمعلول تلازم عادي ليس تلازماً عقلياً خلافاً للفلاسفة، وبعض من المعتزلة وغيرهم.⁽⁶⁵⁾

وكذلك امثالة عند المتكلمين من امثال العلة والمعلول في الحوادث: ففي الحوادث عند المتكلمين دون الفلاسفة جائز في التسلسل فقط، اما الور فهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه او هو توقف كل واحد من الشيئين على الاخر فإن كان بدرجة واحدة بان تتوقف أ على ب وب على أ وهكذا. اما التسلسل فهو ترتيب امور غير متناهية او هو امتداد الاسباب والمسببات الى غير نهاية او بعبارة أوضح: ان يستند الممكن في وجوده الى علة وتستند تلك العلة المؤثرة الى علة اخرى مؤثرة فيها وهلم جرا الى لا نهاية.⁽⁶⁶⁾ ولكن ثمة اختلاف بين المتكلمين والفلاسفة في هذه المسألة:

المتكلمون قالوا انه التسلسل المستحيل هو ترتب امور غير متناهية مجتمعة في الوجود فشرطه ان تثبت افراد السلسلة الوجودية فكل موجود فيتمثل عندهم لا تناهي، لذا منهم يرون استمالة التسلسل في الموجودات المتعاقبة وهي الحوادث والحركات الزمانية، او هي من الموجودات المتعاقبة، التي لا توجد افرادها اللاحقة الا بانعدام السابقة، اذ هي علل معدة، وكذا الموجودات المجتمعة في الوجود وليس بينها ترتيب لا وضعي ولا طبيعي وهي النفوس الناطقة.

اما عن الفلاسفة: هو ترتيب امور غير متناهية في الوجود والترتيب سواء كان الترتيب وضعياً او طبيعياً بناء على ان الموجودات تنقسم الى موجود معاً وغير موجود معاً وهي المتعاقبة والموجود معاً اما ان يكون بينها ترتب او لا يكون والتي بينها ترتيب اما ان يكون بينها ترتيب وضعي او طبيعي فالموجودات كالأجسام والتي بينها ترتيب طبيعي كالعلل والمعلولات الموجودة معاً وليس بينها ترتيب كالنفوس الناطقة.

ونلاحظ ان الفلاسفة يقررون ان الموجودات موجودة معاً وبينها ترتيب سواء وضعي او طبيعي ويستحيل تسلسله وعدم تناهي. اما الموجودات الغير مجتمعة في الوجود أي المتعاقبة والموجودات المجتمعة في الوجود وليس فيها ترتيب البتة فلا يستحيل عندهم تسلسله الى ما لا نهاية والى ما لا يتناهي به.

المتكلمون ذهبوا الى امتناع التسلسل في جميع الاقسام لان الوجود يضبطها ويحصيها⁽⁶⁷⁾. وان بطلان كل من الدور والتسلسل في العلل والمعلولات فهو بحكم الضرورة فلانه يستلزم المجال العقلي، وهو استلزم الدور تقدم الشيء على نفسه وتأخره عنها، ولا شك انه بدهي البطلان، اما بيان وجه الاستلزام في تقدم الشيء على نفسه فهو كون الشيء علة لشيء يلزم تقدمه عليه وكون الآخر -المعلول- علة الاول يلزم ايضاً تقدمه عليه فيلزم ان يكون متقدماً على نفسه؛ لان المتقدم على المتقدم عليه؛ فتقدم على ذلك الشيء الذي هو نفسه. فيكون مقدماً على نفسه.⁽⁶⁸⁾

وقد جاء في شرح المقاصد بطلان الدور والتسلسل بشكل صريح ما قال التفتازاني: ((ان الشيء اذا كان علة لآخر كان متقدماً عليه، واذا كان الآخر علة له كان متقدماً عليه، والتقدم على المتقدم عليه الشيء متقدمه على ذلك الشيء فيكون الشيء مقدماً على نفسه، ويلزمه كون الشيء متأخراً عن نفسه وهو معنى احتياجه الى نفسه وتوقفه على نفسه والكل بديهي الاستمالة.⁽⁶⁹⁾

وعلة منع التسلسل والدور ان علة الحوادث لما كانت محكمة مع كونها موجودة وان صح كونها موجودة لم يمتنع وقوع التسلسل في العلل، ما لم يقيم الدليل على بطلانه فصيح كونها موجودة من مرجع قبلها في السلسلة. والمرجع عن مرجع قبله وهكذا دواليك الى غير نهاية فصدق عدم التسليم يلزم الترجيح بلا مرجع على تقدير احكام العلة الممكنة قبل ان تعلقها بالحدث.

وكذلك من المسائل التي تدخل في قاعدة ((العلة والمعلول)) القدرة الالية:

فلو كان موجود العالم، وهو الل تعالى موجب بالذات لزم من ارتفاع العالم ارتفاع، بمعنى ان يدل ارتفاعه على ارتفاعه لان العالم حينئذ يكون من لوازم ذاته ومعلوم بالقدرة ان ارتفاع اللازم يدل على ارتفاع الملزوم لكن ارتفاع الواجب محال. فتعين ان يكون تأثيره في العال بطريق القدرة والاختيار دون اللزوم والايجاب من صفاته القدرة والكمال وضده العجروهي صفة نقص يجب تنزيه الله عنه.⁽⁷⁰⁾

وان عدم لزوم قد المضدورات من قدم القدرة وذلك ن القدرة وان كانت قديمة الا ان تعلقها حادثاً: قال: ((لا يلزم من قدم القدرة، قدم المقدرات لاهها صفة قديمة تحدث بها تعلقات بالحوادث))⁽⁷¹⁾

وكذلك ذكر ايضاً: ((كون القدرة قدية لا ينافي كون تعلقها قارناً حادثاً فلا يلزم من كون تعلق القدرة القديمة مع الفعل قدم الحادث او حدوث القديم))⁽⁷²⁾

وتأتي القدرة لغة: بمعنى (التمكن من ايجاد الشيء)⁽⁷³⁾، أو (صفة تقضي التمكن)⁽⁷⁴⁾، أو (الصفة التي يمكن الحي من الفعل وتركه بالارادة)⁽⁷⁵⁾، أو (صفة تؤثر وقف الارادة)⁽⁷⁶⁾. وقال الراغب الاصفهاني : ((القدرة اذا وصف بها الانسان فأسم الهيئة له، بها يتمكن من فعل شيء ما))⁽⁷⁷⁾.

وقال الغزالي: ((القدرة في وضع اللسان عبارة عن الصفة التي تهيأ الفعل للفاعل، وبها يقع الفعل))⁽⁷⁸⁾.

ثم ان الفلاسفة نقلوا اسم القدرة، فأطلقوها على كل حال تكون في شيء، وهو مبتدأ تغير يكون فيه في آخر، من حيث ذلك الاخر))⁽⁷⁹⁾.

وان لم يكن هناك ارادة، حتى سمو الحرارة قوة وقدرة لانها مبدأ التغير من آخر في آخر، بأنه آخر، حتى ان الطبيب اذا حرك نفسه او عالج نفسه، وكان مبدأ التغير به، فليس ذلك فيه من حيث هو قابل للعلاج او الحركة، بل من حيث هو آخر، بل كأنه شينان، شيء له قوة ان يفعل شيء وشيء ل قوة ان ينفصل.⁽⁸⁰⁾

والقوة في منظورهم: هي وصف المؤثرية اما ان تكون مع قصد وشعور بأثرها، واون غير قصد وشعور بأثرها وعلى التقديرين فاما ان تكون آثارها مختلفة، او غير مختلفة فهنا اربعة قوى، الاولى: الصفة المؤثرة مع القصد والشعور واختلاف الاثار والافعال وهي القوة الحيوانية المسماة بالقدرة.

الثانية: هي القوة المؤثرة على سبيل القصد والشعور لكن على سطح واحد من غير اختلاف في آثارها ، وهي القوة الفلكية.

الثالثة: وهي مبدأ الاثارة وافعال مختلفة لا على سبيل القصد والشعور وهي القوة النباتية.

والرابعة: وهي مبدأ الاثرلى نهج واحد بدون صد وشعور وهي القوة العنصرية.⁽⁸¹⁾

واعتبار كون القوة قدرة مقارنتها للقصد والشعور.⁽⁸²⁾

وثبوت صفة الدرة لله تعالى على انه وصف وجودي بذات الله تعالى زائداً على ذاته والفلاسفة قالوا بالاجاب الذاتي وان العال لازم له تعالى كلزوم اشعة الشمس لجرمها فمنهم من ينفون كون الل تعالى قادراً بمعنى ان شاء فعل وان شاء رك أي ان فعله تعالى ليس عن ارادة وقصد واختيار بل هو لازم الفعل لكونه بذاته علة الموجودات، ووجود العلة يقتضي وجود الملول ووجود لله تعالى أزلي، فالعالم معه أزلي لكونه معلوله.⁽⁸³⁾

والرازي من المتكلمين في بعض كتبه المتأخرة افهم كلامه الميل الى ما ذهب اليه الفلاسفة. فهو سبحانه وعالي متصف بالقدرة مع تسلسل متعلقاتها من الصفات الاختيارية، ازلاً، بالعقل وعلى الحقيقة.⁽⁸⁴⁾

وان تغير المعلول فيه يؤذن بتغير العلة، عن الرازي انه اقام دليله على فكرة ان ارتفاع المعلول وهو العلم يؤذن بارتفاع العلة، وهو الله سبحانه وتعالى، فيما لو كان الله تعالى موجب بالذات لكن المنازع ان يدعي أبدية المعلول وعدم ارتفاعه البتة وهو ما يصرحون به في ابدية العالم في الجملة، أي ابدية المعلول، فلا يتوجه في الدليل أي الزام عليه،

وقال الرازي⁽⁸⁵⁾: ((لو كان تعالى موجب بالذات لزم من ارتفاع هذه الحوادث وعدمها، ارتفاع ذات الله تعالى وعدمه، وهذا محال، فذلك محال. بيان الملازمة ان هذه الحوادث مفتقرة الى سبب لا محالة، فارتفاعها يكون لارتفاع سببها، وارتفاع ذلك السبب يكون لا محالة لارتفاع اسباب تلك الاسباب، ولا تزل هذه الاعتبارات عند التصاعد حتى ننسب الى العلة الاولى فاذا كان الاثر من لوازم المؤثر ومن المعلوم بالضرورة الى ارفع اللازم يدل على ارتفاع الملزوم.....، فيلزم بأن ارتفاع هذه الحوادث يكشف عن ارتفاع ذات العلة الاولى. ومعلوم ان ذلك محال باطل فوجب القول بأن تأثير العلة الاولى في هذه الاثار ليس على سبيل الوجوب واللزوم بل على سبيل الصحة والاختيار)).⁽⁸⁶⁾

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين المبعوث رحمة للعالمين، على اهل بيته (سلام الله عليهم).

لا يسعني الا ان ابتهل الى الله سبحانه رافعة له كفي بالدعاء، بأن يكون قد تقبل دعائي بتوفيقي لعرض قاعدة((تغير المعلول يؤدي الى تغير العلة)) التي هي احد القواعد الكلامية التي دار الخلاف حولها في العقائد الكلامية.

فهذه بعض النتائج التي توصل اليها البحث:

- أن العقيدة هي ما يدينه الانسان به، وان مصدر هذه العقيدة عند السلف هو الكتاب والسنة وعند المتكلمين وان هذه العقيدة واضحة وسهلة فطرية ثابتة لا تتغير مع الزمان.
- ان حقيقة العلة هي ما يؤثر في ايجاب الصفة للغير والمعلول هو الحكم الذي يؤثر فيه العلة وقبل المعلول الذات التي توجب العلة بها الصفة وهي ما يتوقف عليه وجود المسبب ويكون خارجاً ومؤثراً فيه.

- بيان الصفات الثابتة لله تعالى وبيان معنى العلة والعلية في مفهومها عند المتكلمين والفلاسفة.
 - ان الفلاسفة ركزوا على اثبات واجب الوجود الذي هو الله واستدلوا بطريقة الامكان والوجوب والتي لها مخاطر عظيمة فكان اثباتهم بذلك لوجود مطلق لا يدل على الله بعينه وتمتاز طريقهم بجواز ان يكون الممكن قديماً وانها تناقض التوحيد.
 - دليل الممكن والواجب وهو ما استدل له الامدي ي كتابه غاية المرام بأن لا بد من امران لا ثالث لهما اما ان يكون العالم ممكن امرا بسبب ووضح هذا لدليل توضحاً تاماً في هذه القاعدة.
 - استخدم ابو منصور الماتردى عدة ادلة من السمع والعقل بحدوث العالم مثل دليل الدور والتسلسل ودليل الخبر في كتابه التوحيد.
 - نفي المعتزلة مسألة قدم العالم عن طريق انه لا يماثله شيء والعالم مخلوق وحادث.
 - استدل ابن حزم عن حدوث العالم بعدة ادلة منها ان العالم في تناء تام والعدد والزمان استناد العالم الى المؤثر، وغيرها من الادلة الكثيرة.
 - ومن التوصيات عدم الخوض بالامور الفلسفية امام العامة وخاصة أنها تشكك الانسان لعقيدته السلمة فأرجوا اخذ هذه التوصية على محمل الجد لتخريج جيل قادر على توحيد الامة حول القرآن والسنة المطهرة.
- الهوامش:

-
- (1) لسان العرب: ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، دارصادر، بيروت، لبنان، سنة 2003م، ج2، 324-325.
 - (2) ينظر: لسان العرب، ج3، 357؛ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الغيومي: ج2، ص510؛ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: اسماعيل بن حمادة الجوهري، مادة قعد.
 - (3) ينظر: معجم مقاييس اللغة، احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دارالاسلامية، لسنة 1410هـ، ج5، 108.
 - (4) ينظر: المفردات في غريب القرآن: الراغب الاصفهاني، 409؛ ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج3، 361.

- (5) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج13، ص105-106.
- (6) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج12، ص181.
- (7) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ج5، ص132-133؛ معجم متن اللغة: احمد رضا، دارمكتبة الحياة، بيروت، لبنان، 1377هـ/1958م، ج2، ص323.
- (8) ينظر: لسان العرب: ابن منظور، ج10، ص221-223.
- (9) ينظر: التعريفات: الجرجاني، باب الدال، ص714.
- (10) ينظر: مجمع البحرين: الطبري، ج2، ص68.
- (11) ينظر: التوضيح بجانبه التلويح: الطبرسي، ج1، 20؛ التعريفات: الجرجاني، ص154؛ حاشية العطار، ج10/ص31
- (12) القواعد: السيد محمد كاظم البدري المصطفوي، 9.
- (13) التعريفات: الجرجاني، ص73.
- (14) شرح التلويح على التوضيح لمثن التنقيح: سعد الدين بن مسعود التفتازاني، دارالعهد، مصر، ج1، ص20.
- (15) تحفة المريد على جوهرة التوحيد: ابراهيم الباجوري، ط دارالسلام، ص38.
- (16) المواقف: عضد الدين الأيحي، ص7.
- (17) التعريفات: الجرجاني، دارالعلم/ بيروت، ص458.
- (18) تهذيب الكلام: سعد الدين التفتازاني، ص8.
- (19) ينظر: المواقف في علم الكلام: عضد الدين الايحي، ص78؛ أباكارالافكارفي اصول الدين: سيف الدين الامدي، ص268.
- (20) معجم الوسيط: مجموعة من المؤلفين، مجمع اللغة العربية، ج1، ص714.
- (21) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 1410هـ/ ط1، تحقيق: محمد رضوان الدايدة، 1031/952؛ معجم لغة الفقهاء: د. محمد رداص قلعه جي وحامد صادق هي، ط1، 1405هـ/1985م، ص50.
- (22) ينظر: الكليات: ابي البقاء الكفوي، ص151؛ شرح العقيدة السفارينية: لابن عيثن، ص74؛ عقيدة اهل السنة والجماعة، ص8.
- (23) المدخل لدراسة العقيدة: البريكات، ص13.
- (24) رسالة العقائد: حسن البناء، ص379؛ الوجيز في عقيدة السلف، ص18؛ العقيدة في الله، عمر بن الاشعر، 11.
- (25) ينظر: علم القواعد الشرعية قمر الدين مختار الخادمي، ص61.
- (26) كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلي، تحقيق: حسن حسن زادة الأملي، ط14، دار النشر التابعة للمدرستين، قم، ص169.

- (27) علة الوجود بين الفلسفة والعرفان: يوسف حسين سبيتي العاملي، دار الصادق، ط1، 1427هـ/2006م، ص91.
- (28) التوحيد: محمود ابورفيقة، ص3.
- (29) لسان العرب: ابن منظور، ج2، ص131.
- (30) مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود رضا، ط1، بيروت- لبنان، ص189.
- (31) ينظر: الغنية في اصول الدين: عبد الرحمن بن محمد ابوسعيد، تحقيق: عماد الدين احمد، مؤسسة الخدمات والايمان الثقافية، بيروت لبنان، لسنة 1987م، ص50.
- (32) التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط1، دار الفكر، بيروت- لبنان، لسنة 1410هـ، ص271.
- (33) تهافت الفلاسفة: ممد بن محمد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، لسنة 2000م، ص52.
- (34) ينظر: تهذيب المنطق والكلام، لسعد الدين التفتازاني، ص21.
- (35) ينظر: شرح المقاصد: لسعد الدين التفتازاني، ج2، ص70-72، تذيب النطق والكلام، ص21.
- (36) ينظر: التوحيد: محمد حسن قدردان قراملكي، ط1، لسنة 1437هـ، 2016م، دار الكفيل، ص26-27.
- (37) مختار الصحاح: الرازي، ص219.
- (38) المسامرة على المسامرة: لابن أبي شريف المقدسي، مطبعة السعادة، مصر، ص22.
- (39) المصدر نفسه، ص22؛ ينظر: شرح الخريدة: الدردير، ص60-61، ينظر: الباجوري على الجوهرة، ج1، ص50، ينظر: الاقتصاد على الاعتقاد: الغزالي، بيروت لسنة 1969، ص92.
- (40) المواقف: الايجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، دار الجيل، بيروت، لسنة 1997م، ج1، ص363.
- (41) رسالة الكندي الفلسفية: تحقيق: محمد عبد الهادي، دار الفكر الري، 1950، ص203.
- (42) ينظر: المتكلمون في ذات الله والرد عليهم، جابر طعمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، لسنة 2005م، ص198.
- (43) ينظر: الكشف عن مناهج الادلة في عقائد الملة: ابن رشد، ط2، منشورات دار الافاق الجديد، بيروت، لبنان، 1979م، ص47-64.
- (44) خطاب الفلسفة الربية الاسلامية مرجبا، ص47.
- (45) النصيحة في صفات الرب جل وعلا: احمد ابراهيم الواسطي، تحقيق: زهير الشاويش، ط2، لسنة 1394هـ، المكتبة الاسلامية، بيروت، ص20.

- (46) الفرق بين العزت وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط2، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1977، ص315.
- (47) ينظر: غاية المرام في علم الكلام: سيف الدين الامدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، ص14-15.
- (48) التوحيد: ابو منصور الماتردية، تحقيق: فتح الله خلف، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ص19.
- (49) ينظر: التوحيد: ابو منصور الماتردية، ص20-22.
- (50) مقالات اسلامية: علي بن اسماعيل الاشعري، تحقيق: هلمت ريتير، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص156.
- (51) مقالات اسلاميين: الاشعري، ص156.
- (52) قال المحلبي رحمه الله أي من لحكماء ولدهرية والملاحدة حيث يقولون بقدم الانواع وان كل حادث مسبوق بأخر لا الى نهاية. مرآة العقول، ج2، ص91.
- (53) وعلة هنا في المرآة العقول بقوله: لعل المراد بالثنوية ير المصطلح في القائلين بالنور والظلمة، بل القائلين بالقدم وانه لا يوجد شيء الا عن مادة: لان قولهم بمادة قديمة واثبات لا علة اخر بل اذ لا يعقل التأثير في القدم، رآة العقول، ج2، ص91.
- (54) الكافي: الكليني، ج1، ص136-137. حديث 1. مرآة العقول، ج2، ص91، ينظر: كتاب وجود العالم بعد العدم في اثبات العالم زماناً: لسيد قاسم علي احمدي، قم، 1356هـ، ط1، ص15-16.
- (55) نهج المسترشدين في اصول الدين، ص33 مع معراج المتحدثين في شرح نهج المسترشدين في اصول الدين: محمد بن الحسن بن يوسف المطهري الحلبي: تحقيق: طاهر السلامي، دار الكفيل، ط1، 1436هـ، ص144-148، ينظر: معارك الافهام في علم الكلام: جمال الدين احمد بن علي ، تحقيق: عبد الحليم عوض الحلبي، دار مخطوطات العتبة العباسية، مؤسسة الاعلي، بيروت، ط1، ص52-53.
- (56) ينظر: شرح الاصول المسمة: عبد الجبار، ص372. المغني، ج86/7: المسالك، سعيد الحلبي، ص73.
- (57) ينظر: شرح طوائع البيضاوي، الدواني ص188.
- (58) الارشاد: الجويني، ص42.
- (59) كشف المراد في شرح تجريد الاتقاد: العلامة الحلبي: حسن زادة الاملي، ص178.
- (60) ينظر: خلاصة علم الكلام، عبد الهادي الفضلي، ط2، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، لسنة 1993م، ص40.
- (61) ينظر: ضياء النجوم، ص18: الكليات، ج2، ص334؛ شرح المواقف، ج1 ص530.

- (62) ينظر: التعريفات: الجرجاني، 159؛ المباحث المشرفية، ج1، ص596؛ شرح المواقف، ج1، ص535.
- (63) شرح المقاصد، ج1، ص164.
- (64) التوحيد: محمد ابودقيق، ص4.
- (65) الحكمة والتعليل في افعال الله تعالى: محمد ربيع المدخلي، ص20.
- (66) تعريفات : الجرجاني، ص59. التوفيق على مهمات التعاريف، ص175، شرح المواقف، ج1، ص535.
- (67) ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون، ج35/4 وما بعدها؛ الصحائف الالهية، 146؛ النجاة، 124-125؛ شرح المواقف مع حاشية حسن حلي، 541/1.
- (68) ضياء الجم، 18؛ شرح المواقف، ج1/530.
- (69) ينظر: شرح المقاصد، ج1، ص164، 530. المطالبة العالي، ج1/136، المباحث الشرفية، ج1/596.
- (70) شرح المقاصد، ج2/81.
- (71) ينظر: شرح العقائد النسقية: التفتازاني، 41.
- (72) شرح المقاصد، ج1/241.
- (73) الكليات: ج4/13.
- (74) التوقف على التعريفات: 575.
- (75) التعريفات: 851.
- (76) المواقف، 150؛ شرح المقاصد، 239/1؛ كشف اصطلاحات الفنون، ج3/111.
- (77) الاقتصاد في الاعتقاد، 54.
- (78) ينظر: الالهييات، الشفا، ص171. شرح المقاصد، ج1، ص238.
- (79) ينظر: الالهييات، الشفا، ص171. شرح المقاصد، ج1، ص238.
- (80) شرح المقاصد: ج1، ص238-239. كشف اصطلاحات الفنون، ج3، ص1230.
- (81) شرح المقاصد: ج1، ص238-239.
- (82) المصدر نفسه.
- (83) ينظر: المطالب العالية، ج3، 11-12. فخر الدين الرازي وآرائه الكلامية، ص298-299.
- (84) ينظر: رأي ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل، ج1، 395-396. مجموع الفتاوى، ج6، 238 وما بعدها، وص247 وما بعدها.
- (85) ينظر: المطالب العالية، ج3 ص96-97.
- (86) ينظر: المصدر نفسه.

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

- 1- أباكار الافكار في اصول الدين: سيف الدين الامدي.
- 2- التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف المناوي، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، 1410هـ، ط1، تحقيق: محمد رضوان الداية.
- 3- التعريفات: العلامة الشريف علي بن محمد الجرجاني، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، 1357هـ/1938م.
- 4- تهافت التهافت: القاضي ابي الوليد محمد بن رشد، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- 5- التوحيد: الامام ابو منصور الماتريدي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، د.ط. ونشر.
- 6- تهافت الفلاسفة: للامام ابي حامد محمد الغزالي، تحقيق: مورسي بويج، دراسة ماجد فخري، دار المشرق، بيروت، دار الكتب العلمية، 2000م.
- 7- تحفة المريد على جوهرة التوحيد: ابراهيم الباجوري، ط دار السلا.
- 8- المتكلمون في ذات الله والرد عليهم: جابر طعمة، ط الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005م.
- 9- تهذيب المنطق والكلام: سعد الدين التفتازاني. مخطوط، مصورته في مركز البحث للهي بجامعة ام القرى، تحت رقم 71 منطق، مكتبة الحرم المكي.
- 10- التوحيد: محمد حسن قدروان قراحتلي، ط1 لسنة 1437هـ/2016م، دار الكفيل.
- 11- حاشية العطار على تهذيب المنطق: لسعد الدين التفتازاني، تأليف العلامة حسن بن محمد بن العطار، مصطفى الباب الحلبي، القاهرة، ط1 لسنة 1356هـ، 1937م.
- 12- خلاصة علم الكلام: عبد الهادي الفضلي، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان، 1993م.
- 13- رسالة الكندي الفلسفية، تحقيق: محمد عبد الهادي، دار الفكر العربي، 1950م.
- 14- شرح العقيدة الشعارنية: محمد صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن، الرياض، ط1، 1426هـ.
- 15- شرح المقاصد: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، نسخة فيكروفيلمية، مخطوطة بمركز البحث العلمي، جامعة ام القرى، تحت رقم (394) عقيدة، مصورة عن نسخة الخطية، مكتبة عارف، المدينة المنورة.
- 16- شرح العقائد النسجية: سعد الدين بن مر التفتازاني، دار البروني، دار ابن عبد الهادي.
- 17- شرح الاصول الخمسة: للقاضي عبد الجبار بن احمد المعتزلي، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، مصر، ط1، لسنة 1438هـ، 1965م.
- 18- شرح الخريدة الهية: ابي البركات سيدي احمد الدرويرت لسنة 1201هـ، وحاشية العلامة الصحاوي عليه، مطبعة الاستقامة، مصر.

- 19- شرح التلويح على التوضيح لمتن التفتيح، سعد الدين بن مسعود التفتازاني، دار العهد، مصر.
- 20- عقيدة اهل السنة والجماعة على ضوء الكتاب والسنة: سعد بن مضر القحطاني، دار طبية الخضراء، مكة المكرمة، ط الاولى لسنة 1422هـ.
- 21- علم القواعد الشرعية: نور الدين مختار الخادمي، مكتبة الرشد، الرياض، ط 1 لسنة 1426هـ.
- 22- علّة الوجود بين الفلسفة والعرفان: يوسف حسي سبتي العاملي، دار الصادى، ط الاولى لسنة 1427هـ/2006م.
- 23- العقدية في الله: لعمر بن سليمان الاشقر، دار النفائس، الاردن، ط الاولى، لسنة 1415هـ.
- 24- غاية المرام في علم الكلام: سيف الدين الامدي، تحقيق: حسن محمود عبد اللطيف، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة.
- 25- الفنية في اصول الدي: عبد الرحمن بن محمد ابو سعيد، تحقيق: عماد الدين أحمد، مؤسسة الخدمات والابحاث الثقافية، بيروت، لبنان، 1987م.
- 26- الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية: عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ط2، دار الافاق الجديدة، بيروت، 1977م.
- 27- كشف المرام شرح تجريد الاعتقاد: العلامة الحلي، تحقيق:حسن حسن زادة الأملي، ط14، دار النشر التابعة للمدرسين، ط2.
- 28- كشاف اصطلاحات الفنون: للشيخ محمد علي الفاروقي النهافوي، مطبعة الخياط، بيروت، لبنان.
- 29- أصول الشاشي: الامام نظام الدين احمد بن محمد بن اسحاق بن علي الشاشي، دار الكتاب الربي، بيروت، 1402هـ/1982م.
- 30- الاقتصاد على الاعتقاد: لابي ماجد الغزالي، تقديم د. عادل العوا، ار الامانة، بيروت، 1969م.
- 31- الكليات لابي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد مصري، منشورات وزار الثقافة، دمشق، 1974م.
- 32- الوجيز في عقيدة السلف الصالح: لعبد الله بن عبد الحميد الاثري، وزارة الشؤون الاسلامية والاوقاف والدعوة والارشاد المملكة العربية السعودية، ط الاولى، 1422هـ.
- 33- المسامرة لكمال بن الهمام والمسامرة بشرح المسامرة لابن ابي شريف القدسي، مطبعة السعادة، مصر.
- 34- لسان العرب: ابن منظور ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، دارصادر، بيروت، لبنان، لسنة 2003م.
- 35- الصحائف الالهية: شمس الدين السمرقندي، تحقيق: احمد بن عبد الرحمن الشريف، مكتبة الفلاح، الكويت، ط 1 لسنة 1405هـ/1985م.

- 36- المطالب العالية: فخرالدين محمد بن عمر الرازي، تحقيق: د. احمد السقا، دار الكاب العربي، بيروت، ط الاولى، لسنة 1987م.
- 37- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: احمد بن محمد الفيومي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1398هـ/1978م.
- 38- المواقف: الايجي، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط الاولى، دار الجيل، بيروت، 1997م.
- 39- الكشف عن مناهج الادلة في عقائد الملة: ابن رشد، ط الثانية، منشورات دار الاوقاف الجديدة، بيروت، لبنان، 1979م.
- 40- النصيحة في صفات الرب جل وعلا: احمد ابراهيم الواسطي، تحقيق: زهير الشاويش، ط الثانية، المكتبة الاسلامية، 1394هـ
- 41- معجم لغة الفقهاء: محمد رواسي قلعة جي وحامد صادق قتيبي، ط الاولى، 1405هـ/1985م.
- 42- معجم مقاييس اللغة: احمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الاسلامية، 1410هـ
- 43- معجم متن اللغة: احمد رضا، دار مكتبة الحياة بيروت، 1377هـ/1958م.
- 44- مقالات اسلاميين: علي بن اسماعيل الاشعري، تحقيق: هملت روبيز، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- 45- مختار الصحاح: محمد بن ابي بكر عبد القادر الرازي، حقيق: محمد خاطر، ط الاولى، بيروت، لبنان.
- 46- معارج الافهام الى علم الكلام: جمال الدين احمد بن علي الجبي الكعفي، تحقيق: عبد الحليم عوض الحلبي، دار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة، ط الاولى، مؤسسة الاعلمي، بيروت، بنان.
- 47- معراج المتين في شرح نهج المسترشدين في اصول الدين: محمد بن الحسن بن يوسف الحلبي، تحقيق: طاهر السلافي، دار الكفيل، الطبعة الاولى، لسنة 1436هـ
- 48- وجود العالم بعد العدم في اثبات العالم زماناً: لسيد قاسم علي احمدي، قم، 1356هـ، ط الاولى.

The role of verbal rules in reducing doctrinal dispute(The rule of changing the effect leads to changing the cause)

Dr. Shahla Yas Abbas

Imam Al-Kadhim College



shyas4934@gmail.com

Keywords: theology. Disagreements. Doctrines

Summary:

As you know, perhaps one of the best deeds is to study knowledge, matters of belief, and issues that relate to our true belief and its lofty concepts, which calls for a serious commitment to correct transmission and with what is appropriate to the language of the era and the development taking place.

Based on this, theological rules have played an effective role in reducing doctrinal differences in some theological issues. The existence of God Almighty is implanted in the nature of His servants, and proof of His existence, Glory be to Him, does not require consideration and reasoning. Rather, it is necessary as the Muslim finds it in himself, and in this topic of ours we are trying to We highlight the role of scholars in clarifying the foundations of the doctrinal disputes that arose due to past time obstacles, especially in the rule that changing the effect leads to changing the cause. As for the reason for choosing the topic: Anti-Semitic sciences in general are based only on the shoulders of scholars, and scholars of the Islamic faith have had a prominent role in reducing doctrinal differences. The central question of the subject of the study: To what extent was the prominent role

of scholars of the Islamic faith in reducing doctrinal differences? What is the impact of these differences on the Muslim belief, including cause and effect? As for the objectives of the topic: As for the objectives of the humble topic, they can be limited to the following: introducing the reader to the opinions of philosophers and theologians, highlighting their active role in defending the Islamic faith, introducing the reader to the most important disputes that took place in that time period, and explaining their role and the truth of their efforts that are hidden from people. As for the limitations of the study: the verbal rule that is the focus of the study (changing the effect leads to changing the cause). In my study, I relied on the inductive and deductive analytical method as a basic method in analyzing religious texts. To address the topic, we preferred to divide the research into two sections, and each section includes demands.